

ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية -دراسة استطلاعية بولاية تيارت-

Features of applying internal auditing in local communities -an exploratory study in Tiaret -

تخريين وليد¹، ميسوط هوارية²

¹المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-(الجزائر)، مخبر أسواق العمل والمحاكاة في الدولة المغربية،

Tikharibinewalid14@gmail.com

²المركز الجامعي بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-(الجزائر)، مخبر أسواق العمل والمحاكاة في الدولة المغربية،

houaria20_02@yahoo.fr

تاريخ النشر 2021/11/01

تاريخ القبول: 2120/08/14

تاريخ الاستلام: 2021/03/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي وبيان أهميته وأهدافه وأنواعه، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد اعتمدنا في جمع البيانات على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، إضافة إلى ذلك تصميم استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وفرضياته.

ومن أهم نتائج الدراسة: وضوح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، قيام المدققين الداخليين بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة منهم، وكذلك توسيع نطاق ومسؤوليات عمل ووظيفة التدقيق الداخلي يؤدي إلى تسهيل عمل المدققين الخارجيين، وأيضا فصل الصلاحيات بين المدققين الداخليين لتحقيق الدقة في مخرجات البيانات المالية، بالإضافة إلى اهتمام الموظفين بأهمية وجود وظيفة التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الجماعات المحلية، الأداء المالي والإداري، مخرجات البيانات المالية والإدارية.

تصنيف JEL: M4, M42.

Abstract:

This study aimed to identify the Features of the application of Internal Audit in local communities, with a review of the concept of internal auditing and to indicate its importance, objectives and types, To achieve the objectives of the study and to test the hypotheses, we adopted the literature of relevant previous studies to collect data through which secondary data were obtained that formed the theoretical framework for the study, As for the practical framework it included a questionnaire fit to the theme of the study.

The most important results of the study: the clarity of the role of the internal auditing to the adjustment of the financial and administrative performance, and internal auditors shall perform the internal audit functions required of them, as well as expanding the scope and responsibilities of the internal audit function would facilitate the work of

external auditors, and the separation of powers between internal auditors to achieve accuracy in the output of financial and administrative data, in addition to the attention of staff to the importance of the presence of internal audit function in the local community.

Key words: Internal Audit, local Groups, Financial Performance and Administrative Performance.

JEL classification: M4, M42.

المؤلف المرسل: تخريبن وليد، الإيميل: Tikharibinewalid14@gmail.com

1. مقدمة:

تعد هيئات الجماعات المحلية من هيئات غير ربحية التي تلعب دورا هاما في رفع مستويات المعيشة لأفرادها، لما توفره من خدمات فيما يخص جميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، حيث أن التطور والتقدم التكنولوجي السريع وثورة الاتصالات التي شاهدها العالم، الأمر الذي أدى إلى الزيادة حجم مؤسسات الدولة وتعددتها، بالإضافة إلى توسع في العلاقات مع الدولة الأخرى، وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق الجماعات المحلية ، فقد أصبح من الصعب تقديم الخدمات وتحقيق احتياجات ورفاهية مجتمعات، مما استدعى إلى الاعتماد وظيفة أساسية داخلية تقوم بربط ومتابعة العمليات المالية والإدارية داخل الجماعات المحلية وهي "وظيفة التدقيق الداخلي" حيث برزت أهمية هذه الأخيرة في كونها نوعا من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص الأنظمة والسياسات المالية والإدارية ورسم سياسات مستقبلية فعالة ومساعدة للجماعات المحلية في تحقيق أهدافها على استغلال الموارد المتاحة وضمان تنفيذ التعليمات وفق السياسات الإدارية والمالية المقررة، والتأكد من سلامة البيانات المالية والإدارية، لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور وأهمية التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري الذي من شأنه تحسين تسيير الجماعات المحلية.

ويعتبر التدقيق الداخلي ذات أهمية بالنسبة للجماعات المحلية (البلدية، الولاية)، وجاءت أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إضفاء الثقة على دور جماعات المحلية، حيث إن استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي والتزامه بمعايير التدقيق المتعارف عليها ستؤدي إلى استمرار ونجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها.

إشكالية الدراسة:

أدت الزيادة في تنوع وكبر حجم هيئات الجماعات المحلية بسبب التوسع في الأعمال والمشاريع والخدمات التي تقدمها في كافة المجالات إلى تعقيد العمليات الإدارية والمالية فيها، كان لا بد من وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي لم تعد تقتصر على التدقيق المالي فقط بل تطورت لتشمل التدقيق الإداري وتدقيق الالتزام، لذلك برزت الحاجة إلى أجهزة تدقيق داخلية تعمل على ضبط الأنظمة الإدارية والمالية التي تساعد على استغلال الموارد المتاحة وتضمن تنفيذ التعليمات وفق السياسات الإدارية والمالية المقررة، بالتالي يمكن إثارة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة:

ما مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية؟

1.1. فرضيات الدراسة:

- أ. تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء المالي.
- ب. تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء الإداري.
- ج. يساهم إدراك الموظفين بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من خلال تبنيها موضوع معاصر، حيث تزايد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية حالياً، إضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في الجماعات المحلية، كما تعد هذه الدراسة إثراء للمكتبة، ومركز البحث العلمي في موضوع التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.

3.1. منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وفي محاولة لتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في تحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بالتدقيق الداخلي بينما استخدم

المنهج التحليلي في الجانب الميداني من الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة بهدف الوصول الى النتائج النهائية وتقديم التوصيات التي توضح دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية.

2. الإطار النظري للدراسة:

إن وظيفة التدقيق الداخلي تعد ركيزة أساسية في أي مؤسسة لما لها من أدوار هامة على عدة مستويات، اذ تهدف الى فحص وتدقيق جميع أنشطة وعمليات المؤسسة كما تساعد الأفراد على القيام بأعمالهم بدرجة عالية من الكفاءة والجودة والدقة، وذلك عن طريق تحليل وتقييم واقتراح الحلول والتوصيات، حيث يقدم المدقق الداخلي الاستشارات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.

وقد تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة من قبل الجماعات المحلية في مختلف الدول، وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ويهدف إلى تطويرها ورفع الكفاءة الإنتاجية.

1.2. ماهية التدقيق الداخلي:

تعددت تعاريف حول التدقيق الداخلي لكنها تشترك في الأهداف المراد تحقيقها، وكذلك مجالات العمل، وسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف للوصول إلى تعريف شامل:

● حسب ما عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين "IFACI": التدقيق الداخلي هو عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة العليا قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط يقوم به قسم تابع لإدارة المؤسسة ومستقل عن باقي الأقسام الأخرى. إن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي إذن تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة. (بوتين، 2008، صفحة 15).

● ويعرفه المعهد المدققين الداخليين "IIA": التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي الذي يعطي تأكيدات لإدارة المؤسسة على مدى درجة سيطرتها على العمليات التي تقوم بها، وإعطاء النصيحة لتحسينها ويساعد على خلق قيمة مضافة، كما أنه يساعد على تنظيم وتحقيق أهدافها من خلال التقييم، وذلك بالإتباع نهج منظم ومنهجي لعمليات إدارة

المخاطر والرقابة، وحوكمة الشركات وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها" (Jacques , 2010, Page 73)

- وكذلك عرفته جمعية المحاسبين الأمريكيين "AAA" على أنه: عملية منتظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية". (cpaaustralia, 2021).

2.2. خصائص التدقيق الداخلي :

أصدر معهد المدققين الداخليين بتاريخ 29 جوان 1999 تعريفه للتدقيق الداخلي بما يتناسب مع التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة، حيث اعتبر ان التدقيق الداخلي بانه " نشاط تأكيدى واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، كما يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهج منظم وصارم (منضبط) لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية وحوكمة المؤسسات (Bertin , 2007, p20 -21)، فتعريف معهد المدققين الداخلي، نذكر منها: (فروم، 2019،صفحة 6-7).

1. **التدقيق الداخلي نشاط:** حيث يوصف التدقيق الداخلي بانه نشاط وليس وظيفة، حيث يمكن القيام به من طرف الموظفين من داخل المؤسسة مستقلون عن الأنشطة التي يقومون بتدقيقها ويتبعون إداريا لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل: مجلس الإدارة او لجنة التدقيق، كما توجد إمكانية ممارسة التدقيق الداخلي من أطراف والاستفادة من الخبرات العالية المتوفرة لدى مكاتب التدقيق الخارجي واستثمارها في تخفيض التكاليف والمحافظة على جودة العمل المنجز في نفس الوقت.

2. **الطبيعة التأكيدية للتدقيق الداخلي:** وتشير الى دور التدقيق الداخلي في تقديم ضمانات وتأكيدات موضوعية معقولة بخصوص نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتماشى المؤسسة مع معايير الحوكمة والمتطلبات الإدارية الحديثة الأخرى.

3. **الطبيعة الاستشارية للتدقيق الداخلي:** حيث تستفيد الإدارة من الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي من خلال التحليلات والاقتراحات التي تساعدها على اتخاذ القرارات، وان هذه الخدمات تم الاتفاق مسبقا حول طبيعتها ونطاقها، والتي تهدف الى خلق القيمة المضافة وتحسين

- سيرورة الحوكمة، إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية دون ان يتحمل المدقق الداخلي اية مسؤولية إدارية من امثلة هذه الخدمات: تدريب وتحفيز العاملين وتقديم النصائح والمشورة... الخ.
4. **التدقيق الداخلي نشاط مستقل:** وتعني الاستقلالية من القيود التي تحدد قرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤولياته بطريقة غير متحيزة، وهذا ما يتطلب ابتعاد المدققين الداخليين عن تدقيق وتقييم الأنشطة او الوظائف التي كانت سابقا تخضع لمسؤوليتهم، وكذا من خلال ارتباط التدقيق الداخلي بمستوى اداري في قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة (الإدارة العليا او لجنة التدقيق) لان ذلك يمكنه من الحصول على التعاون الجهات الخاضعة للتدقيق، كما ان اتصاله بهذا المستوى في المؤسسة يعزز من فعالية عمله لما يتيح من فرص تطبيق التوصيات والاقتراحات التي يتضمنها تقريره.
5. **التدقيق الداخلي الموضوعي:** والموضوعية هي موقف ذهني غير متحيز يسمح للمدقق الداخلي بإبجاز مهامه بطريقة يقتنع فيها بنتائج عمله، وانه لم يقم باي تسويات تنازلات جوهرية وتقتضي الموضوعية ان مدقق الداخلي لا يخضع احكامه المتعلقة بالتدقيق لأحكام الاخرين.
6. **التدقيق الداخلي نشاط شامل:** اذ لم يعد يقتصر على الجوانب المالية والمحاسبة فقط. وانما تعدى ذلك لتصبح الجوانب الاستراتيجية، التشغيلية والادارية من صميم عمله واهتمامه.
7. **التدقيق الداخلي يركز على منهجية صارمة ومنظمة:** والذي تعتبر بمثابة سيرورة منطقية ومنظمة لمجموعة من المراحل، تسمح للمدقق الداخلي بتجميع المعطيات وتحليلها وتقييمها ثم تحرير التقرير النهائي الذي يحتوي على توصيات اللازمة من اجل معالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة ومن خلال هذه المنهجية يستعمل تقنيات ومؤشرات ومرجعيات خاصة. يطلق على المراحل السابقة بمهمة التدقيق الداخلي.

3.2. ماهية الجماعات المحلية:

كانت تقتصر مهمة الدولة فيما سبق في الأمن والعدالة والدفاع، حيث تطورت فيما بعد لتصبح دولة متدخلة فيما يخص جميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع والتعدد في النشاط والمهام أدى إلى ظهور هياكل مساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في "الجماعات المحلية". (عولي، 2006، ص 258).

وعليه تعددت مفاهيم الجماعات المحلية ونذكر منها ما يلي:

- تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (مرغاد، 2005، صفحة 02).
- وتعرف أيضا الجماعات المحلية "بأنها أسلوب إداري يكفل بتوفير قدر من الاستقلال الهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف التنمية مجتمعاتها واشباع حاجات أفرادها مع الخضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية. (ممدوح، 2009، صفحة 270).
- كما يرى الكاتب البريطاني كرام مودي "Modie Grame" أنها: مجلس منتخب تركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا للأجهزة الدولة. (Modie , 1971, page 50)

4.2. خصائص الجماعات المحلية: للجماعات المحلية عدة خصائص تمكنها من أداء أهدافها التي نقدمها فيما يلي:

- أ. **الاستقلال الإداري:** معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية (يوسفي، 2009، صفحة 6)، حيث تتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال: (بعلي، 2002، صفحة 63)
 - تتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية من خلال إعطاء بعض الأجهزة الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.
 - وإن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق القدر من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن تمنح به في مواجهة السلطة المركزية، مما يؤدي هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات المحلية من الناحية الفقهية والقانونية.
 - تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب: لا ينبغي أن تتمتع المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها بل لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أو غالبيتها على الأقل.
- وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها: (بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، 2004، صفحة 16)

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
 - تحجب التواطئي وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
 - تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤون المحلية.
- ب. الاستقلال المالي: يعني هذا توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، وإشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدود ما عليها السياسة الاقتصادية الدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي.

كما تخضع ميزانية الجماعات المحلية إلى قيود مفروضة عليها بموجب قوانين تضعها السلطة المركزية وتمثل القيود في مبدأ توازن ميزانية الجماعات المحلية إذ تفرض عليها السلطة المركزية التوازن الفعلي لميزانيتها خلافا للميزانية العامة للدولة، مثلا يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يصوت على ميزانية الولاية على أساس التوازن، على هذا الأساس فان ميزانية الجماعات المحلية حتى ولو تمت المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الولائي أو البلدي لا يمكن تنفيذها إلا بعد مصادقة السلطات الوصية، السلطة الوصية بدورها يحق لها الرفض أو القبول أو تعديل النفقات والإيرادات في الميزانية المحلية، في حالة عدم التصويت على الميزانية بتوازن إيراداتها مع نفقاتها يقوم الوالي بتنفيذها فورا حيث أن القاعدة العامة تفرض توازن الميزانية المحلية، أما السلطة الرقابية فان لها كل الصلاحيات ما يمكنها من فرض احترام هذا التوازن. (مرغاد، 2005، صفحة ص03)

5.2. أهداف الجماعات المحلية:

تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق عدة أهداف، ومن جملة الأهداف نذكر ما يلي:

1. الأهداف السياسية: ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلي وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية: (جديدي، 2012، صفحة 11).
- التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكوف وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها

- وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها.
- الديمقراطية: التي تعني حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي: (الشيخلي، 2001، صفحة 22).
 - إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤديه تجاه مجلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
 - تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى قومي.
 - تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التميز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي.
 - كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.
 - 2. الأهداف الإدارية: تتلخص الأهداف الإدارية للجماعات المحلية فيما يلي: (جديدي، 2012، صفحة 13).
 - النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
 - التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
 - إتاحة فرص تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق وحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

— تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكوّن على جدول أولويات لشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

3. الاهداف الاجتماعية:

- يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية نذكر منها:
- (بالجلايلي، 2010، صفحة 20).
- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين.
 - إذ لا بد أن يعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم واحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
 - شعور الفرد داخل الجماعات المحلية بأهمية في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولية نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

3. دراسة حالة الجماعات المحلية في تيارت:

سوف نتطرق من خلال هذا الجزء دراسة حالة التي تمت على مستوى الجماعات المحلية في تيارت، وبالتحديد الولاية والبلدية وبلدية السوق وبلدية دحموني، بالإضافة الى ولاية وبلدية تسمسيلات. ويشتمل هذا الجزء على الأدوات المستخدمة للوقوف على جوانب أفضل للموضوع بغية الوصول الى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموضوعية من خلال الأدوات المستخدمة.

1.3 منهجية الدراسة: لقد هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة وتحليل دور التدقيق الداخلي في تحسين سير الجماعات المحلية، ويتضمن هذا الجزء وصفا لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعيبتها، أدوات الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبارات التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي.

أ. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والمحاسبين ومدراء مصلحة المالية والمحاسبة وهم الفئة المعنية بدور وظيفته التدقيق الداخلي في الولاية والبلدية والبالغ عددها 130. بالإضافة إلى أساتذة الجامعة المهتمين بمجال التدقيق والقرين من هذا التخصص.

ب. عينة الدراسة: فيما يخص عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة، حيث قمنا بتوزيع 50 استبياناً على أفراد العينة، وتم استرجاع 47 استبياناً خضع للتقييم الذي نتج عنه استبعاد 3 استبيانات لأسباب مختلفة، وضيع أكثر من استمارتين، وبذلك أصبحت عينة الدراسة النهائية 42 فرداً.

4. الأدوات والوسائل المستخدمة في الدراسة الميداني:

في إطار جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة قمنا بتصميم استبيان حسب ما تقتضيه متغيرات الدراسة وذلك بغرض جمع آراء وإجابات أفراد العينة حتى يتسنى لنا اختبار صحة أو بطلان فرضيات الدراسة.

1.4. إجراءات توزيع واسترجاع الاستبيان:

بهدف توزيع أكبر قدر ممكن من الاستبيانات اعتمدنا على الطرق التالية:

- التسليم المباشر: وذلك من خلال تسليم الاستبيان بشكل مباشرة لأفراد عينة الدراسة عن طريق مقابلة شخصية معهم من أجل توضيح الهدف من الدراسة .
- الاستبيان الإلكتروني: بحيث تم تصميم نسخة الكترونية عن الاستبيان الأصلي من خلال برنامج Google Drive وتم إرسالها لأفراد العينة عن طريق البريد الإلكتروني.

2.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتوفرة على برنامج (Spss)، بحيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بهدف تحليل اتجاهات أفراد العينة، كما تم الاعتماد على اختبار (One Sample T Test) بهدف اختبار صحة الفرضيات، كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي بهدف تحديد اتجاه الإجابات من خلال الاعتماد على مقياس متدرج، موافق بشدة (5) الى معارض بشدة (1) ومنه تصبح الفئات المقابلة لاتجاه اجابتها كالتالي:

الجدول 1: جدول درجات الموافقة وفق مقياس ليكرت

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
معارض بشدة	1.79 - 1
معارض	2.59 - 1.80
محايد	3.39 - 2.60

موافق	4.19 - 3.40
موافق بشدة	5 - 4.20

المصدر: من إعداد الباحثين

• الثبات الإحصائي لأداة الدراسة:

- أ. لاختبار ثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوب على أسئلته ولكل متغيرة على حدي فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ.
- بحيث يأخذ قيمة تكون محصورة بين الصفر والواحد (0 - 1) ولكل منها دلالة.
- يجب أن يكون معامل الثبات الأكبر من 0,6.

ب. نتائج اختبار الثبات: عندما قمنا بتطبيق ألفا كرومباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في إجابات عينة الدراسة المكونة من (42) فردا تحصلنا على قيمة ألفا (0.853) وهذا يدل على أن هناك تماسك بين إجابيات أفراد العينة وهذه النسبة مقبول إحصائيا.

الجدول 2: معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

المحور الدراسة	عدد الفقرات	قيمة الفا-كرونباخ
الأول	10	73,3%
الثاني	07	64,8%
الثالث	07	71,3%
الإجمالي	24	85,3%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

5.دراسة وتحليل النتائج:

- 1.5. تحليل خصائص البيانات الشخصية للعينة: نتناول هنا وصفا لبيانات الدراسة من خلال الجداول التكرارية لتسهيل عملية الملاحظة.

الجدول 3: خصائص الشخصية لعينة الدراسة

النسبة %	التكرار	خاصية العينة	
26,2%	11	المحاسب	المجال الوظيفي
16,7%	7	مدير المصلحة المالية والمحاسبة	
42,9%	18	مدقق داخلي	
4,8%	2	محافظ الحسابات	
9,5%	4	أستاذ جامعي	
33,3%	14	ليسانس	الدرجة العلمية
16,7%	7	شهادة مهنية	
26,2%	11	ماجستير / دكتوراه	
23,8%	10	شهادة اخرى	سنوات الخبرة
11,9%	5	أقل من 5 سنوات	
47,6%	20	من 5 الى 10 سنوات	
21,4%	9	من 10 الى 15 سنة	
19%	8	أكثر من 15 سنة	
100%	42	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يبين الجدول رقم (03) أن توزيع العينة بنسبة للمدققين الداخليين مرتفعة بنسبة 42,9%، ثم يليها المحاسبين بنسبة 26,2% اما بنسبة للأساتذة جامعيين ومدير المصلحة المالية ومحاسبة فهي بنسب ضئيلة 9,5% و 4,8%. كما يوضح الجدول أن نسب الحاملين لشهادة الليسانس وحاملي شهادة الماجستير والدكتوراه جاءت متقاربة، حيث يتصدر حاملو شهادة الليسانس العينة المستقصات بنسبة 33,3%، ثم يليهم الحاملون لشهادة الدكتوراه وشهادة لسانس بنسبة متساوية تقدر ب 26,2%، في حين تقدر نسبة الحاملين لشهادة مهنية ب 10% في المرتبة الأخيرة.

في حين يتضح من الجدول أن الفئة (من 5 الى 10 سنوات تقدر نسبتهم 47,6% وهي أعلى نسبة، ثم تليها الفئة (من 10 الى 15 سنة) بنسبة 21,4%، و ثم تليها فئة (أكثر من 15 سنة) وفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 19% و 11.9%.

2.5. تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:

أ. وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة: سنحاول من خلال هذا العنصر وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص محاور الاستبيان والتي تمثل فرضيات الدراسة.

الجدول 4: تحليل اتجاهات أفراد العينة حول المحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	الحصول على البيانات المالية الدقيقة التي تساعد الإدارة بعمليات التخطيط واتخاذ القرارات.	4,33	0,687	موافق بشدة
02	مساهمة المدقق الداخلي في تقليل من الأخطاء والانحرافات.	4,57	0,547	موافق بشدة
03	مساهمة المدقق الداخلي في زيادة الموثوقية بالميزانية.	4,26	0,857	موافق بشدة
04	هدف وظيفة التدقيق الداخلي إلى تحقيق الرقابة المالية.	4,00	0,963	موافق
05	تأكد المدقق الداخلي من مطابقة وانسجام وتوافق النشاط المالي مع القوانين والأنظمة والقرارات.	4,40	0,665	موافق بشدة
06	مراجعة وتدقيق وفحص المدقق الداخلي للدفاتر والسجلات المحاسبية العامة والمساعدة المستخدمة في أقسام الدائرة المالية.	4,10	0,850	موافق
07	اختبار المدقق الداخلي للمعلومات المالية وتقييم مدى وملاءمتها لاتخاذ القرار.	3,90	0,790	موافق
08	قيام المدقق الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3,98	0,780	موافق
09	المراجعة والتدقيق الدوري المفاجئ لكل الأقسام التابعة للدائرة المالية.	3,69	1,047	موافق
10	وجود قسم مستقل للتدقيق الداخلي يؤدي إلى الحصول على المعلومات والتقارير المالية بالتوقيت المناسب.	3,95	1,188	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	4,12	0,464	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يبين الجدول السابق رأي أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين حول مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء المالي، حيث نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الأول قد بلغت (4,12) وهي تقع بذلك ضمن المجال (3,40 – 4,19) وهذا ما يدل على أن إتجاه أفراد العينة هو الموافقة، والانحراف المعياري العام (0,464) والذي يمثل تشتت قيم المحور حول المتوسط حيث يدل على أن إجابات الأفراد العينة متجانسة إلى حد ما، ونلاحظ أيضا تفاوت درجات الموافقة لأفراد العينة من (3,69) بنسبة للفقرة رقم (09) إلى (4,57) بنسبة للفقرة رقم (02).

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني: تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (05): تحليل اتجاهات أفراد العينة حول المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	مساهمة المدقق الداخلي في عملية التخطيط وتقييمها لتسهيل تحقيق الأهداف المرسومة.	4,05	0,764	موافق
02	تطبيق المدقق الداخلي لأساليب ووسائل فنية فعالة للكشف عن القصور والضعف في الأداء الإداري.	4,02	0,715	موافق
03	احتكاك المدقق الداخلي المباشر والاتصال دائم مع جميع الأقسام الإدارية.	3,81	0,969	موافق
04	إدراك المدقق الداخلي لجميع المبادئ والوظائف الإدارية.	3,93	0,921	موافق
05	حرص المدقق الداخلي على دراسة وتقويم النظم المستخدمة ومدى وملاءمتها لتنفيذ العمليات الإدارية.	3,93	0,867	موافق
06	قيام المدقق الداخلي بتدقيق الأعمال الإدارية قبل وأثناء وبعد إنجاز هذه الأعمال.	4,02	0,869	موافق
07	وجود قسم مستقل للمدقق الداخلي يوفر معلومات قابلة للفهم ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	4,14	0,783	موافق
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3,99	0,479	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

یبین الجدول السابق رأی أفراد العینة من أكادمین ومهینین، حیث نلاحظ أن المتوسط الحسابی لإجمالی فقرات المحور الثانی قد بلغت (3,99) وهی تقع بذلك ضمن المجال (3,40 – 4,19) وهذا ما یدل علی أن إتجاه أفراد العینة هو الموافقة حول مساهمة وظیفة التدقیق الداخلي فی تحسین تسییر الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء الإداری، والانحراف المعیاري العام قد بلغ (0,479) والذي یمثل تشتت قیم المحور حول المتوسط حیث یدل علی أن إجابات الأفراد العینة متجانسة الی حد ما حیث تفاوت درجات الموافقة لأفراد العینة من (3,81) بنسبة للفقره رقم (03) إلى (4,14) بنسبة للفقره رقم (07).

- المتوسط الحسابی والانحراف المعیاري للمحور الثالث: تم ایجاد المتوسطات الحسابیة والانحرافات المعیارية للمحور الثالث وكانت النتائج كما یلی:

الجدول (06): تحلیل اتجاهات أفراد العینة حول المحور الثالث

الرقم	الفقره	المتوسط الحسابی	الانحراف المعیاري	درجة الموافقة
01	مساهمة الموظفین فی تقديم الدعم اللازم للمدقق الداخلي حتى یتمکن من القيام عمله.	4,26	0,828	موافق بشدة
02	الاهتمام الموظفین بالاقتراحات والمبادرات التي یقدمها قسم التدقیق الداخلي.	3,98	0,869	موافق
03	التزام الموظفین بقوانين وأنظمة العمل فی الجماعات المحلية.	4,17	0,762	موافق
04	قیام بتوعية الموظفین بأهمیة وظیفة التدقیق الداخلي.	4,29	0,805	موافق بشدة
05	تمیز الموظفین بالخبرة والكفاءة العالیة.	4,17	0,961	موافق
06	تقديم الدورات التدریبیة والمهنية لمدققین.	4,45	0,739	موافق بشدة
07	تمیز الموظفین بتخصصات فنیة مدركة لأهمیة التدقیق الداخلي.	4,24	0,617	موافق بشدة
	المتوسط الحسابی والانحراف المعیاري العام	4,22	0,487	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثین بالاعتماد علی نتائج برنامج Spss

یبین الجدول السابق رأی أفراد العینة من أكادمین ومهینین، حیث نلاحظ أن المتوسط الحسابی لإجمالی فقرات المحور الثانی قد بلغت (4,22) وهی تقع بذلك ضمن المجال (4,20 – 5) وهذا

ما يدل على أن إتجاه أفراد العينة هو الموافقة حول مساهمة إدراك الموظفين بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية، والانحراف المعياري العام (0,487) والذي يمثل تشتت قيم المحور حول المتوسط حيث يدل على أن إجابات الأفراد العينة متجانسة الى حد ما حيث تفاوتت درجات الموافقة لأفراد العينة من (4,45) بنسبة للفقرة رقم (06) إلى (3,98) بنسبة للفقرة رقم (02).

ب. اختبار الفرضيات:

بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة، سيتم في هذا الجزء اختبار فرضياتها، وذلك من خلال اختبار (One Sample T Test) وذلك بمقارنة المتوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه لفقرات الفرضية مع الوسط الحسابي لأداة الدراسة.

الجدول (07): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات	(T) المحسوبة	(T) المجدولة	درجات الحرية	المتوسط الافتراضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة Sig	نتيجة الفرضية العدمية
الأولى	15,614	1,684	41	3	4,12	0,464	0.000	القبول
الثانية	13,336	1,684	41		3,99	0,479	0.000	القبول
الثالثة	16,251	1,684	41		4,22	0,487	0.000	القبول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

1. تحليل فقرات المحور الأول: تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء المالي: يتضح لنا من خلال النتائج مبينة في الجدول (08) أن متوسط الإجابات أفراد العينة في جميع فقرات المحور الأول حول مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء المالي قد بلغ (4,12) وانحراف معياري قدره (0,464)، كما بلغت قيمة t المحسوبة ($t=15,614$) عند درجة حرية ($df=41$) تحت مستوى المعنوية ($sig.=0.000$)، وبما أن (0.000) أصغر

من 0.05 %، فإن الفرق الذي ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو (P>0.05).

- القرار: بناء على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة " أي تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء المالي". وهذا ما يدل على مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي على زيادة جودة مخرجات الدائرة المالية في الجماعات المحلية، وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتوفير المعلومات والتقارير المالية المناسبة لعملية اتخاذ القرارات.

2. تحليل فقرات المحور الثاني: تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء الإداري: يتضح لنا من خلال النتائج مبينة في الجدول (08) أن متوسط الإجابات أفراد العينة في جميع فقرات المحور الثاني حول مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء الإداري قد بلغ (3,99) وبانحراف معياري قدره (0,479)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (t=13,336) عند درجة حرية (df=41) تحت مستوى المعنوية (sig.=0.000)، وبما أن (0.000) أصغر من 0.05 %، فإن الفرق الذي ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو (P>0.05).

- القرار: بناء على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة " أي تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية من خلال ضبط الأداء الإداري". وبالتالي يمكننا القول بان التدقيق الداخلي يمكن من تسهيل عملية التخطيط وتقييمها لتسهيل تحقيق الأهداف المرسومة في ضوء أن تكون الخطط تسهل الأهداف المرسومة وتكون منسجمة مع الخطط المرسومة.

3. تحليل فقرات المحور الثالث: يساهم إدراك الموظفين بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية: يتضح لنا من خلال النتائج مبينة في الجدول (08) أن متوسط الإجابات أفراد العينة في جميع فقرات المحور الثالث حول مساهمة إدراك الموظفين بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية قد بلغ (4,22) وبانحراف معياري قدره (0,487)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (t =16,251) عند درجة حرية (df=41)

تحت مستوى المعنوية ($\text{sig.} = 0.000$)، وبما أن (0.000 أصغر من 0.05 %)، فإن الفرق الذي ظهر معنوي ضمن المستوى الذي نختبره ونرغب به وهو ($P > 0.05$).

- **القرار:** بناء على ما سبق تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة " أي يساهم إدراك الموظفين بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية ". وبالتالي يوجد إدراك واهتمام من قبل الموظفين بأهمية وجود قسم للتدقيق الداخلي في الجماعات المحلية، وذلك من خلال تميزهم بالخبرة والكفاءة مما يسهل الكثير من الأمور المالية بالجماعات المحلية.

الخاتمة:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية، حيث تبين أن وظيفة التدقيق الداخلي وسيلة أساسية لتحقيق أهدافها، وله أهمية كبيرة في ضبط الأداء المالي الذي يمكنها من الحصول على البيانات المالية الدقيقة التي تساعد الإدارة بعمليات التخطيط واتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك ضبط الأداء الإداري الذي يمكن من تسهيل عملية التخطيط وتقييمها لتسهيل تحقيق الأهداف المرسومة.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية.

1. نتائج الدراسة:

من خلال تلخيص نتائج الدراسة الميدانية ومقارنة ذلك مع ما تم استعراضه في الدراسة النظرية التي تناولت التدقيق الداخلي ودور المنوط به في ضبط وتحسين الأداء المالي والإداري في الجماعات المحلية الوصول إلى النتائج التالية:

- أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي وكذلك ضبط الأداء الإداري في الجماعات المحلية وأن هذا الدور يحتاج على تعزيز وتنمية.
- وجود إدراك واهتمام من قبل الموظفين بأهمية وجود قسم للتدقيق الداخلي في الجماعات المحلية، وذلك من خلال تميزهم بالخبرة والكفاءة.
- أظهرت الدراسة قيام المدققين الداخليين بمهام التدقيق الداخلي المطلوبة منهم بصورة جيدة، وذلك من خلال تأكيدهم على دقة وتبويب العمليات المالية والإدارية وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال وجود الخبرة والكفاءة لدى المدققين الداخليين وقيامهم بفحص مدى الالتزام بالسياسات المالية والإدارية الداخلية والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.
- وجود قسم التدقيق الداخلي يوفر المعلومات وتقارير عن الأداء بشكل دقيق ومنظم ويتم الاعتماد على هذا الأخير في اتخاذ القرارات.

2. التوصيات:

اعتمادا على نتائج سابقة الذكر يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

- زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ودعمها بالإمكانات الضرورية للحصول على نتائج جيدة.
- ضرورة قيام المدققين الداخليين بكافة مهام التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية بشكل أكبر مما هو مطبق، من خلال قيامهم بالتدقيق المالي والإداري والتشغيلي.
- ضرورة سن قانون يلزم الجماعات المحلية بوجود قسم للتدقيق الداخلي بما له من دور فعال في ضبط الرقابة الداخلية.
- إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقوم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على تطوير خبراتهم ومهارتهم.
- العمل على بث الوعي الكافي حول أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين تسيير الجماعات المحلية.
- ضرورة ان لا يقتصر قسم التدقيق الداخلي على التخصص المالي والإداري بل يجب ان يشمل على التخصص الفني من اجل كفاءة العمل.

المصادر:

- محمد بوتين. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق. (الطبعة الثالثة، المخر) بن عكنون- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص15.
- Bertin , E. (2007). *Audit interne- Enjeux et pratiques à L'international*. Paris, France: Eyrolles Édition d'organisation. Pp20 -21.
- cpaaustralia. (2021, 03 15). *cpaaustralia.com*. Retrieved from [cpaaustralia.com: https://www.cpaaustralia.com.au/documents/seam-overview-compliance-audit.pdf](https://www.cpaaustralia.com.au/documents/seam-overview-compliance-audit.pdf) 15\03\2021.

- Jacques , R. (2010). *Théorie et pratique de l'audit interne*. (10, Ed.) Germain: Éditions d'Organisation, Page 73.
- Modie , G. (1971). *The government of Great Britain Methuen*. (3. Edition, Ed.) Crowell. P50
- أحمد بالجيلالي. (2010). إشكالية عجز البلديات . رسالة ماجستير. قسم تسيير المالية العامة، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، ص20.
- بسمى عولمي. (2006). تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر" العدد 4،. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص258.
- حلد ممدوح. (2009). البلديات والمحليات في ظل أدوار الجديدة للحكومة. (بدون طبعة، المحرر) مصر، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، ص270.
- عبد الرزاق الشبخلي. (2001). الإدارة المحلية دراسة مقارنة. عمان: دار المسيرة، ص22.
- عتيقة جديدي. (2012). إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجاً . مذكرة ماستر في العلوم السياسية. بسكرة، تخصص سياسة عامة وإدارة المحلية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص11.
- لخضر مرغاد. (2005). "الإدارات العامة للجماعات المحلية في الجزائر . (5، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية، ص03.
- لخضر مرغاد. (2005). الإيزادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. (5، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات ص11.
- محمد الصالح فروم. (2019). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة. (2، المحرر) مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، الصفحات 6-7.
- محمد الصغير بعلي. (2002). القانون الإداري للتنظيم الإداري للنشاط الإداري. عنابة: دار العلو للنشر والتوزيع، ص63.
- نور الدين يوسفى. (2009). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 دراسة حالة ولاية البويرة . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، بومرداس: جامعة محمد بوقرة، ص06.